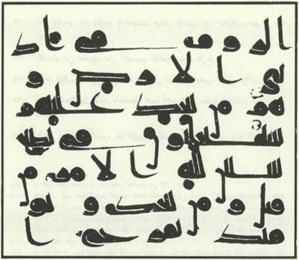

حول تحقيق
شرح التسهيل لابن عقيل

دكتور محمد أبو الفتوح شريف

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمده جل ثناؤه، وأصلى وأسلم على أشرف أنبيائه، أما بعد..

فقد أهدى مركز البحث العلمى وإحياء التراث بكلية الشريعة فى مكة المكرمة -أهدى

إلى قسم اللغة العربية بكلية التربية بالمدينة المنورة مجموعة من إنتاجه التراثى القيم. وكان من نصيبى بعض هذه الأعمال العلمية المفيدة، ومن بينها كتاب «شرح التسهيل لابن عقيل»(١) **بتحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات.**

وقد أقبلت على الكتاب – شاكرا معجبا – أقلب صحائفه، وأنقب بين دفاته، فهو لاشك كتاب ذو خطر، ويكفيه أنه لعالمين كبيرين من علماء النحو العربى، وباحثين أستاذين من الذين خدموا النحو، ويسروا مسائله، وأسهموا فى بناء صرحه العملاق، هذان العالمان هما: ابن مالك وابن عقيل، فللأول: تسهيل الفوائد، وللآخر: المساعد على تسهيل الفوائد. وبعبارة أخرى: المتن لابن مالك، والشرح لابن عقيل، والأخير ممن أعجبوا بطريقة ابن مالك فى النحو، وهو أحد شراح الألفية المشهورين.

وكم كان مفيدا أن أقرأ شرح ابن عقيل (المساعد) بعد قراءة متن ابن مالك (التسهيل)(٢) من قبل، فلا شك أن ابن عقيل خدم النص، وجلا غوامضه، وأضاف كثيرا من الأمثلة والشواهد القرآنية والشعرية وغيرها.

والكتاب لاغنى لمتخصص عنه، فهو كتاب نحو مفيد، وهو أحد كتب تراثنا النحوى الأصيل الذى يجب أن يأخذ مكانه فى المكتبة العربية الحديثة.

ولكننى بعد أن قرأت كثيرا من أبوابه، أحسست بأن منهج التحقيق فى حاجة إلى وقفة، ولابد من مناقشة الأستاذ المحقق فيما عن لى من ملاحظات –من وجهة نظرى– لكى يحاول النظر فيها –إن شاء– فى الطبعة المقبلة بإذن الله. فالعمل العلمى مهما بذل فيه لايسلم من المآخذ، وكثير من المؤلفين والباحثين والمحققين يقولون فى مقدمات كتاباتهم: طوبى لمن أهدى إلى عيوبى. والعمل العلمى الجاد لايتكامل إلا بالنقد والمناقشة، وجل من لايخطىء، والكمال المطلق ليس من صفات البشر.

وسوف أحاول جاهدا الوقوف بموضوعية وحيدة أمام مابين يدى من الكتاب، فأقول بتوصيفه، ثم أبين منهجه، وأوضح ماله وماعليه. وسيكون عماد المناقشة الأصول التى اصطلح عليها المحققون حديثا، وأكدها شيخ المحققين الأستاذ عبد السلام هارون فى كتابه «تحقيق النصوص ونشرها»(٣). والله سبحانه ولى التوفيق.

أولا : توصيف الكتاب :

العنوان : المساعد على تسهيل الفوائد، أو «شرح التسهيل» لابن عقيل.
المؤلف : المتن لابن مالك، والشرح لابن عقيل.
الاجزاء : اثنان، ماتم إنجازه : الأول.
المحقق : الدكتور محمد كامل بركات.
الناشر : مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بكلية الشريعة فى مكة المكرمة.
تاريخ النشر : ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
المطبعة : دار الفكر بدمشق (طبع بطريقة الصف التصويرى الألكترونى والأوفست).
عدد الصحائف : اثنتان وتسعون وستمائة صحيفة، غير خمس عشرة صحيفة للمقدمة.
الغلاف : أحمر فاخر، كتب بخط مذهب.

ثانيا: منهج التحقيق ومناقشته :

بدأ الأستاذ المحقق بمقدمة، أتبعها نص الكتاب، ثم ختمها بالفهارس. وأبدأ ملاحظاتى حول **المقدمة**: والمقدمة التى أوردها محقق هذا الكتاب، لم يلتزم فيها بشيء من تلك الأصول التى ارتضاها جمهور المحققين.

فقد بدأ المحقق كلامه بقوله: «هذا الشرح لمتن كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد المعروف بالتسهيل لأبى عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى الشافعى نزيل دمشق. ولد بجيان...»(٢) أفلم يكن من الأنسب أن يتضح مدخله فى المقدمة أكثر من هذا؟ أما كان من المناسب أن يعرض الكتاب ويقول: إن المتن لفلان، والشرح لفلان وسأقدم للقارىء تعريفا بصاحب المتن، ثم أعرفه بصاحب الشرح؟ حتى لايفاجأ القارىء وهو يقرأ كتابا لابن عقيل بتعريف مفاجىء لابن مالك فى السطر الثانى من المقدمة، ثم ترك تعريف ابن مالك فجأة –وكان يمكنه أن يقدمه لنا فى حاشية الصفحة– لينتقل الى الحديث عن أهمية كتاب التسهيل الذى شرحه ابن عقيل، ثم يعدد شروحا متعددة لعلماء مختلفين – فى استطراد – حتى يصل إلى قوله –ولعل هذا ماكان يرمى إليه : «وقد تركت هذه الشروح جميعا، لما وجدت بها من نقص، أو بنسخها

من عيوب، واخترت هذا الشرح (المساعد على تسهيل الفوائد) لابن عقيل –من بين هذه الشروح لما لمست فيه من مميزات لم أجدها فى مصنف آخر...»(٣).

ألم يكن من الأجدى أن يقدم الأستاذ المحقق هذه العبارة، ثم يقود القارىء معه الى ماتستتبع من حديث عن النسخ والشروح المختلفة التى جعلته يختار هذا الشرح دون غيره، كما أنه من المفيد –من وجهة نظرى– أن توضع مثل هذه الأمور تحت عنوانات جانبية مثل: لم اخترنا الكتاب؟ أو بم يمتاز؟ وكان الأفضل تأخير هذه النقطة الى أن ينتهى من ترجمة ابن عقيل تفصيلا، وقبل البدء فى وصف النسخ التى حقق عنها الكتاب.

ويستمر المحقق فى بيان وسرد بعض نماذج من الكتاب فى غير مكانها، خصوصا أنه لم يبين أنه سيقدم دراسة للكتاب المصنف، وينتقل من هذه النماذج إلى الحديث عن ابن عقيل صاحب الشرح بعد أن نسى القارىء أن هذا المصنف هو لابن عقيل نفسه. وفى الحقيقة لقد جاء تعريفه لابن عقيل مخالفا لمنهجه فى تعريف ابن مالك، فقد اكتفى –فى هذا المجال بالنقول عن بعض كتب التراجم قائلا: «وفى الدرر الكامنة» :الحلبى البالسى الأصل نزيل القاهرة. وفى مفتاح السعادة: الهاشمى الأصل المصرى المولد... وفى بغية الوعاة: الهمذانى الأصل، ثم البالسى المصرى، قاضى القضاة... قال ابن حجر: ولد سنة ٧٠٠هـ، وقرأت بخط الشيخ بدر الدين الزركشى ولد سنة ٦٩٤هـ. وقال السيوطى فى بغيته: قال ابن حجر والصفدى: ولد يوم الجمعة تاسع المحرم.. أخذ القراءات عن التقى الصائغ، والفقه عن الزين... قال فى الدرر: وقدم القاهرة مملقا... ناب فى الحكم عن الزوينى بالحسينية... ودرس بالقطبية... وكان معروفا بالتأنق البالغ فى ملبسه ومأكله ومسكنه... قال فى الدرر: وقال شيخنا ابن الفرات.. وشرح الألفية والتسهيل... وفى مفتاح السعادة.. قال ابن الجزرى.. قال السيوطى»(٤) حقا إنها لترجمة عجيبة! إن المحققين فى تقديمهم تراجم الأعلام من أصحاب التصانيف الكبيرة التى يحققونها يقرأون ماكتبته كتب الطبقات المختلفة، ويدرسونه، ويوازنون بين ماجاء فيها، ويتخيرون مايرتضون، ويعرضون الترجمة وفق المنهج الذى يراه كل منهم على هيئة تعريف متكامل تظهر فيه شخصية الباحث نفسه، ثم ينسب مايشاء من النقول إلى أصحابها فى الحواشى.

ومثال بسيط آتى به مما ذكرت آنفا، وهو تاريخ مولد ابن عقيل، حيث أورد له المحقق تواريخ ثلاثة، فأيها أوثق؟ وأيها يرجح؟ أم الخيار متروك للقارىء؟.

ثم – أين أرقام الصحائف التى رجع سيادته اليها فى المصادر المذكورةو وماطبعاتها؟ لقد وجدت فى آخر الترجمة إحالة الى بعض المصادر التى ورد ذكرها فى الحاشية رقم ٥ من صفحة/ط وليست الاحالة الى كل المصادر المذكورة، ثم إن واحدا منها وهو بغية الوعاة، قدمه المحقق بدقة كاملة، ولم يذكر طبعات غيره من المصادر، كما أنه لم يشر مطلقا الى (مفتاح السعادة) فى هذه الحاشية على الرغم من نقله عنها فى ثلاثة مواضع مختلفة.

وفى نهاية المقدمة جاء حديث المحقق عن نسبة الكتاب ونسخ التحقيق، واستغرق الحديث عن نسبة الكتاب أقل من خمسة أسطر (٥). وفحواها أن تأكيد النسبة ناتج عن نسبته الى مصنفه فى جميع المراجع التى ترجمت له. وأقول: اعتقد أن هذا لايكفى، فهناك أسلوب المصنف فى غير هذا الكتاب، ومنهجه فى معالجة الشروح، خصوصا أن لابن عقيل شرحا مشهورا لألفية ابن مالك نفسه طبع مرات عديدة، ونقول من أتى بعد ابن عقيل عن هذا الشرح (المساعد). كل تلك الوسائل كان ينبغى اضافتها فى تحقيق نسبة الكتاب الى صاحبه.

ثم انتقل المحقق فأعطى الحديث حقه عن النسخ المخطوطه التى حقق عنها الكتاب فى أكثر من أربع صحائف(٦). ثم يأتى فى نهاية المقدمة بعنوان جانبى من العنوانات التى يرجوها القارىء ويتطلع إليها وهو: النسخة المحققة ومنهج التحقيق، وتحت هذا العنوان كتب عن النسخة المحققة قائلا: «هذه النسخة المحققة التى وفقنى الله لإعدادها للطبع خدمة للعربية والمشتغلين بها، قد بذلت فى اعدادها قصارى الجهد حتى خرجت على هذا النحو الذى يرضى... فالله وحده يعلم كم من الجهد... يشهد بهذا تاريخ نسخ مخطوطة دار الكتب الذى مضى عليه الآن نحو عشرين عاما..(٧).

ولست أدرى أهذا حديث عن النسخة (ز) التى كانت عمدة التحقيق، أم عن النسخة التى تم تحقيقها وصارت معدة للمطبعة؟ كما كتب المحقق عن منهج التحقيق فقرتين قصيرتين أقل من تسعة أسطر لم أستوضح فيها منهجه للتحقيق. ففيها يقول: «ولقد كان همى الأول.. استخلاص نسخة مطابقة للنسخة الأم أو أقرب.. بمقابلة هذه النسخ الثلاث.. لاستكمال النقص.. بالاستعانة بالمراجع المختلفة.. وقد استكملت مهمة التحقيق باعداد فهارس مستوفاة للأبواب والفصول والموضوعات وللشواهد.. والأعلام والكتب والمصنفات والبلدان التى جاء ذكرها بالكتاب»(٨). وأقول: لا أتصور أن هذا المنهج الذى ذكره المحقق يسد حاجة القارىء الذى يريد الدخول الى الكتاب مزودا بالمنهج

المتكامل الذى يرسمه المحقق لنفسه، والذى يجب أن يشير فيه الى كل صغيرة وكبيرة مما سيفعله طيلة مرحلة التحقيق.

وملاحظة جانبية: هى حول فصله (البلدان) عن الأعلام، مع ان فهارس الأعلام تضم: الأشخاص والأماكن من البلدان والجبال والمياه وأيام العرب، وإن كان من الممكن تخصيص كل قسم منها أو قسمين بفهرس خاص.

ولقد ختم المحقق تقديمه ختاما موفقا، فشكر لمن أسهم معه، أو يسر له مراحل التحقيق وإجراءاته.

وبعد المقدمة يأتى حديثى عن: **أسلوب التحقيق لنص الكتاب**..

وسأعالج هذا الموضوع من خلال عدة نقاط وملاحظات أبدأ بالشكلية منها، ثم أنتقل الى الموضوعية وهى ثمانى نقاط أسردها مدعومة بالنماذج والأدلة مع مناقشة كل نقطة. وسوف أقصر التمثيل على خمسة أبواب وقعت فى ست وسبعين صفحة أختارها من أول الكتاب لتكون نموذجا(٩) يدور عليه البحث.

أ) مطابقة النص وتقويمـــه :

وقد أدى الأستاذ المحقق هذه الجزئية على خير وجه، وأشار الى كل الخلافات بين النسخ الثلاث «ز، د، غ» ولعل هذه النقطة تعتبر من النقاط القليلة التى عنى بها المحقق، وكثير من الصحائف المختارة نموذجا تشهد بذلك مثل صفحات ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٠، ١٣... وغيرها كثير على امتداد صحائف الكتاب فى أغلبها.

ب) ربط النص المطبوع بنسخة التحقيق المخطوطة:

درج المحققون على منهج قويم فى كثير من تحقيقاتهم، وهو وضع أرقام صحائف النسخة المخطوطة على هامش النص المطبوع، مع الفصل بين كل صفحة وأخرى بخط مائل مثلا (/) ويكتب $\frac{٨}{أ}$ أو $\frac{٨}{١}$مثلا، أى وجه الورقة الثامنة، $\frac{٨}{ب}$ أو $\frac{٨}{٢}$، أى ظهر الورقة الثامنة ليسهل على الباحثين من القراء امكانية الرجوع الى النسخة العمدة فى التحقيق -إن شاءوا وعندما تعرض لهم مشكلة ما. ولست أدرى لماذا عزف المحقق عن هذا الأمر الشكلى الميسور؟ أو لعل المطبعة هى التى قصرت فى هذا الأمر.

ج) ضبط النص، ووضع علامات الترقيم، والعنوانات الواضحة:

المفروض فى النصوص المحققة - وخوصا النصوص اللغوية - أن تحظى بالضبط المناسب الذى يعصم القارىء من الزلل، وييسر فهم المسائل النحوية أو اللغوية، كما توضع له علامات الترقيم المناسبة للإسهام فى توضيح النص وإبرازه فى الصورة الملائمة، وتوضع عنوانات الأبواب والفصول والمسائل ليستطيع القارىء للأثر القديم أن يعيش معه بأسلوب العصر ومنهجه، وييسر له الوصول إلى بغيته من أقصر طريق.

والأستاذ المحقق إزاء هذه الأمور، نجده قد التزم ببعضها دون بعض، فالضبط: قد التزم ببعضه وترك أكثره، وكذلك علامات الترقيم. فالفقرة الآتية مثلا من الصفحة (٣٧) سأوردها، وأوضح ماكانت تحتاج اليه من ضبط وترقيم: «وكقراءة جعفر الصادق» من أوسط ماتطعمون أهاليكم» بسكون الياء، والشحط البعْد. وقد شحط يشحط شحطاً وشحوطا، والحزن بلاد العرب، وصول اسم موضع، وأنا أتصور أن المحقق برىء الساحة من هذا التقصير حيث إن المطابع يزعجها ويضايقها هذه الأمور والتشدد فيها. ولكننى أنبه عليها باعتبارها من أسس التحقيق للنصوص اللغوية، ولعل إعادة عرضى للفقرة القصيرة السابقة يوضح النقص الوارد بها، بعد أن استدركت مافيها من ضبط وعلامات ترقيم:

وكقراءة جعفر الصادق «منْ أوسط ماتطعمون أهاليكم» بسكون الياء «والشحْط» البعد، وقد شحط يشْحط شحْطا وشحوطا. و«الحزْن»(١٠) بلاد العرب. و«صول» اسم موضع.

أما وضع العنوانات فقد عنى بها المحقق، وأبرزها فى النموذج المختارة صحائفه:

١- باب شرح الكلمة والكلام.
٢- باب إعراب الصحيح الآخر.
٣- باب إعراب المعتل الآخر.
٤- باب إعراب المثنى والمجموع على حده.
٥- باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح.

ربط أجزاء النص بعضها ببعض :

أرتضى المحققون فى تحقيقهم للنصوص اللغوية نهجا مفيدا للتيسير على الباحثين، وهو

ربطهم أجزاء النصْ بعضها ببعض، فحينا يشير المصنف إلى أن موضوعا ما سيأتى الحديث عنه، نجد المحقق يحيل القارىء إليه قائلا: انظر صفحة كذا، وعندما يتحدث عن موضوع سبق يذكر القارىء به قائلا: ارجع إلى صفحة كذا. ولكن الأستاذ محقق «شرح التسهيل» أعرض عن هذا الأمر، لست أدرى لماذا؟ ومن النماذج التى كانت تحتاج إلى ربط ولم يربطها – فى صحائف النموذج المختار: أعرض مايأتى على سبيل التمثيل:

قول المصنف فى صفحة ٧: «ويأتى الكلام عليها فى فصل التنوين».. ولا إشارة من المحقق.

وقوله فى ص ٢٣: «واجزم بسكون.. إلا فى مواضع النيابة.. وستأتى مفصلة».. ولا إشارة من المحقق أيضا.

وقوله فى ص ٤٨: «... كمصغر مالا يعقل من المذكر وصفته، نحو: دريهمات وجبال راسيات، وسيأتى بيان هذا فى فصل معقود له».. ولا إشارة من المحقق كذلك.

وقوله فى ص ٧٠: «... جاء هذا فى يد ومابعدها على لغة القصر فيها.. وقد تقدم ذلك».. وأقول : لا إشارة كذلك من المحقق.

تحقيق الشواهد وتخريجها :

اتفق جمهور المحققين المتأخرين – وهم يحققون النصوص اللغوية – على تحقيق جميع أنواع الشواهد وتخريجها فى مظانها، اللهم إلا المعجمات، وسواء أكانت تلك الشواهد من القرآن الكريم، أم من الحديث الشريف، أم من أشعار العرب وأرجازهم، أم من أقوالهم وأمثالهم. والكتاب الذى بين أيدينا – شرح التسهيل – لم يأل محققه جهدا فى هذا الأمر بل لعله الأمر الثانى الذى عنى به بعد مقابلة النسخ المخطوطة. ولكننى لاحظت أنه لم يعن بالشواهد القرآنية.. عنايته بشواهد الحديث أو الشعر. فهو لم يخرج أية قراءة من مصادرها فى كتب القراءات ولم يعلق عليها من قريب أو بعيد، اللهم إلا نسبة الآية إلى سورتها، وبيان رقمها فيها. وأمثلتى على ذلك كثيرة، أذكر منها فى صحائف النموذج المختار:

قول المصنف فى ص ٣٠: (.. استظهر به على قراءة من قرأ «أتعداننى» بفتح النون)، وهامش المحقق: الأحقاف آية ١٧– فقط.

وقوله فى ص ٣١: (وقد تحذف لنون الوقاية نحو: «أتحاجونى» فى قراءة من حذف النون.. أو تدغم فيها نحو قراءة: «أتحاجونى» بتشديد النون) وهامش المحقق: الأنعام آية ٨٠- فقط.

وقوله فى ص ٣٢: (أو إتباعا كقراءة من قرأ: «الحمد لله» بكسر الدال. ومنهم زيد بن على(١١)، أو نقلا كقراءة ورش(١٢) : « ألم تعلم أن الله»(١٣) بفتح الميم). وهامشا المحقق على الترتيب: الفاتحة آية ٢، البقرة آية ١٠٦، ١٠٧.. ولا تعليق ولا إحاله.

وقوله فى ص ٣٧: (وكقراءة من قرأ: «إلا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح» بسكون الواو. وهامش المحقق: البقرة آية ٢٣٧- فقط.

، (وجره كقراءة أبى عمر(١٣)»: «فتوبوا إلى بارئكم»)

وهامش المحقق: البقرة آية ٥٤- فقط.

،(وربما قدر جزم الباء فى السعة كقراءة قنبل(١٤)»: «إنه من يتقى ويصبر» بإثبات الياء فى يتقى) وهامش المحقق: يوسف آية ٩٠- فقط.

وغير هذه النماذج كثير كثير، فالمحقق لم يعْن بتخريج القراءة أو الاحالة إليها فى مصادرها.

أما شواهد الأحاديث الشريفة، وتخريجها فقد حظيت بعناية المحقق، وأهتم بتخريجها من كتب الصحاح فى كثير من الأحيان، إلا أنه لم يتبع فيها منهجا موحدا، وترك بعضها دون عناية، فمثلا هناك فى ص ١١:

(وسألت فاطمة رضى الله عنها النبى ﷲ عن اليرفأ..»

وتخريج المحقق فى الهامش : ومثله فى كتابى النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير، دون ذكر لرقم الصفحة أو مكان الحديث من الكتاب المذكور.

وفى ص ١٨: (نصر الله أمرأ سمع مقالتى فأداها كما سمعها) وقد خرج المحقق رواية الحديث فى الهامش تخريجا دقيقا يخالف سابقه، من التاج الجامع للأصول فى جزئه الأول

(ص ٦٨)، وإن لم يخرجها من غيره.

وفى ص ٧٢: (نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا أوتيما الى مضاجعكما») وقد خرج الحديث فى الهامش من المعجم المفهرس فقط. فقال: (وهو موافق لرواية البخارى وأحمد- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث رأوى).

وأقول: إنى أتصور أن المعجم المفهرس لألفاظ الحديث إنما يؤدى وظيفة للباحث المتخصص وليس للقارىء العادى، فقد أحال المحقق القارىء إلى صحيح البخارى ومسند أحمد بن حنبل، فهلا أراحه وأحاله الى الجزء ورقم الصحيفة فى كلا المصدرين، كما فعل بالحديث التالى لهذا الحديث من نفس الصحيفة عندما خرجه من صحيح مسلم، خصوصا أن البحث فى هذين المصدرين -البخارى ومسند أحمد- بالتحديد يصعب على بعض المتخصصين، فما بالنا بغيرهم. كما أخذ على المحقق فى هذا المجال أيضا أنه لم يعن بتكملة الحديث -حيث لايتضح إلا بتكملته وتحقيقه(١٥)- الذى ذكر منه ابن عقيل جملة واحدة.

ويأتى دور شواهد الشعر والرجز، وأشهد منصفا أن الأستاذ المحقق قد خدمها بإخلاص إلى حد كبير، وإن كانت لى بعض الملاحظات العابرة، وهى أنه لم يتبع منهجا موحدا فى علاج جميع الشواهد، فأجده فى بعض الشواهد يفيها حقها، فيذكر المصدر، ورقم الصحيفة، والبيت الذى قبل الشاهد، أو الذى بعده، وقائله، ومحل الشاهد، وسبب الاستشهاد، ثم يذكر بحر الشعر الذى نظم عليه البيت، وقد يفسر بعض غوامض الشاهد. وفى شواهد أخرى أجده يذكر المصدر فقط دون ذكر محل الشاهد، وكثيرا ما أغفل تخريج الشاهد من ديوان صاحبه، وكثيرا ما أغفل تحديد بحر الشعر كذلك. ويبدو أنه -أى المحقق- كان يكتفى بالمصدر الذى يصادفه، فإن أورد المصدر كل شىء نقل عنه، وإلا فهو يكتفى بما صادف، ولا يضيف شيئا أو يتم منهجه فى التخريج من مصادر أخرى، أو يجهد طاقته. وهاهى أمثلة مختلفة تدعم رأيى:

ذكر فى صفحة (٧) تعليقا على الشاهد (وقولى إن أصبت لقد أصابا) قال: «صدر البيت... والعجز فى شرح شواهد ابن عقيل... وهو من قصيدة لجرير بديوانه ص ٦٤» ولم يذكر المحقق - من عنده - السبب فى الاستشهاد ولا اسم بحر الشعر.

وفى الشاهد التالى من نفس الصفحة (٧) علق عليه تعليقا مفيدا، وقال: وهو من شواهد سيبويه، ولم يحلنا إلى «كتاب سيبويه» بل أحالنا إلى غيره.

وذكر فى ص (١٦) تعليقا على الشاهد :

لايلفك الراجيك إلا مظهرا   خلق الكرام ولو تكون عديما

قال فى حاشية الصبان حـ ٤ ص ٣٨ : لايلفك الراجوك... قال: والشاهد ... قال: هو من الكامل، ولم ينسبه الى قائله» فنلاحظ أنه ذكر اسم بحر الشعر هنا لأن الصبان ذكره، ولم يذكره فى الشاهد السابق مثلا، لأن شارح شواهد ابن عقيل لم يذكر اسم البحر. وأتصور أن منهج التحقيق لابد أن يسير وفق نظام متسق لا يحيد عنه المحقق إلا للضرورة.

وذكر فى ص (٢٤) تعليقا على الشاهد :

أإن شمت من نجد بريقاً تألقا   تكابد ليل امأرمد اعتاد أوْلقا

فقد خرجه المحقق من الدرر ومنهج السالك والعينى، ولم يذكر محل الشاهد وسببه، كما لم يعلق على الشاهد بذكر الحديث(١٦) المشهور للرسول الكريم ﷺ فى هذا المجال، أى ابدال لام التعريف ميما فى بعض لهجات العرب.

وذكر فى ص (٢٨) الشاهد الثانى عشر، ونقل تعليق الدرر، فخدم الشاهد، ولم يذكر القائل، كما لم يحدد البحر، لأن الشنقيطى لم يذكرهما.

وفى الشاهد الثالث عشر فى ص (٢٩) قال معلقا على قول الشاعر: (يصبح ظمآن وفى البحر فمه) بقوله «قال : من قصيدة طويلة لرؤبة بن العجاج. الدرر اللوامع ط ص ١٤».

وأقول : لايكفى هذا تحقيقا لشاهد.

وفى ص (٣٥) علق على الشاهدين رقم (١٧، ١٨) بقوله: (ذكره فى الدرر وذكر بيتا بعده ج ١ ص ٢٨ وقال : «الرجز لرؤبة/ قال فى الدرر ج ١ ص٢٨ : والبيت من أبيات لقيس بن زهير العبسى) وأقول: أين محل الشاهد؟ وسبب الاستشهاد؟ وأين الديوان؟ وأين البيت الذى قبله أو بعده؟ وماتحره؟ وأين تفسير غوامضه؟.

وفى ص (٣٦) علق على الشاهد رقم (٢١) بقوله: «فى الدرر ج ١ ص ٣٠ أشار الى أنه من شوآهد العينى» وأقول: ألم يكن من الأولى أن يحققه من العينى نفسه خاصة أنه بين مراجعه فى هامش الصبان على الأشمونى؟ أو على الأقل ألا يذكر رقم الصحيفة فى شواهد العينى المذكور؟.

وفى الشاهد (٤٢) بالصفحة (٦٩) ذكر فى تحقيق هذا الشاهد رأيا لصاحب الدرر: «والبيت لشاعر هذلى» وأورد رأيا مناقضا لصاحب معجم الشواهد: «وليس فى ديوان الهذليين»، ولم يبين المحقق رأيه فى هذا الموضوع.. وغير هذا كثير مما لم يتبع فيه المحقق منهجا موحدا.

ز) **تحقيق الأعلام والتعريف بها :**

أصبح من المسلمات بين المحققين أن يحققوا الأعلام، فيعرفوا بها جميعا بإيجاز، وخصوصا عندما تأتى للمرة الأولى فى النص اللغوى –على وجه الخصوص– ثم يشير المحقق إلى كتب الطبقات التى ترجمت لهذا العلم، أو يشير الى معجم البلدان الذى تناول المكان المترجم له. وقد عنى المحققون المحدثون بالترجمة للأعلام والأشخاص أو القبائل أو البلدان أو الجبال أو المياه أو أيام العرب.

وعندما قرأت الكتاب – موضوع النقد – وجدت المحقق لم يعر هذا الموضوع اهتمامه، فلم يترجم لأى علم ورد فى النص المحقق، على كثرة الأعلام الواردة.

ولنضرب بعض الأمثلة من صحائف النموذج المختار، وهى لأعلام ورد ذكرها قرين كل من الصحائف المثبتة هنا، دون ترجمة لها فى هوامش التحقيق:

ص ٤: امرؤ القيس، لبيد. ص ٩: ابن جنى. ص ١١: القتيبى. ص ١٢: الأخفش والمبرد. ص ١٥: الكسائى، وصاحب المحكم (وحتى هذا لم يشر المحقق إلى أنه ابن سيدة، فلا هو عرفنا بالمحكم ولا بصاحبه). ص ١٩: سيبويه، الأعلم (وحتى هذا لم يشر المحقق إلى أنه الأعلم الشنتمرى المتوفى سنة ٤٧٦هـ). ص ٢٩: الفارسى، قطرب، الزيادى، الزجاجى، هشام، العجاج، أبو الحسن.

ومن أمثلة أعلام القبائل والطوائف والبطون والأماكن والأيام:

ص ١٥: يوم الصليفاء. ص ٣٧: حضرموت. ص ٤٢: كنانة، ص ٤٦: عرين بطن من تميم، وعرينة – مصغرة – بطن من بجيلة. ص ٧٣: بصحراء فلج.

ح) شرح غوامض الكتاب :

اتفق محققو كتب اللغة فى تراثنا العربى على أن يفسروا فى حواشى تحقيقاتهم غوامض النص من خلال بعض المعجمات الأصيلة وفقا لسياق كل كلمة. وعندما قرأت شرح التسهيل، وجدت محققه لم يهتم بهذه الجزئية إلا نادرا، ولعلى ألتمس له عذرا أن الغوامض واضحة بالنسبة له، وكذلك بالنسبة للمتخصصين ولكن العلم للجميع، ولايجب أن يحرم أحد من متعة القراءة والاطلاع. وسأعطى بعض النماذج من الصحائف المختارة لما لم يفسر، وللقليل الذى فسره. وأبدأ بما فسره المحقق – وهو على امتداد الصحائف المختارة أربع مفردات: ص ٨: وشكان: وهو بمعنى وشك أى قرب.

ص ١١: اليرنأ واليرناء – بالضم والمد – الحناء. ص ٥٩: الدّد اللهو واللعب – محذوف اللام، وهى واو كالغد.. وفى المعجم الوسيط، الددن: اللهو واللعب. ص ٦٣: الضيغطرى مقصورة: الرجل الشديد والطويل والأحمق.

أما الذى لم يفسره فهو كثير، ومنه فى صحائفنا المختارة:

ص ٧ : المخترق، ص ١٤: لنسفعا بالناصية، ص ١٦: عديما، ص ١٧: زرناكم، نزال، ص ٢٤: تكابد ليل الأرمد، ص ٣٦: تغول، ص ٥٣: ثبة وقلة، ص ٦٣:خوزلى..

كما آخذ على المحقق عدم اتساق منهجه فى هذه الجزئية، فالأفضل – فيما أرى – عندما يجد محقق نص لغوى أن مصنف هذا النص يفسر بعض المفردات، أقول: يحسن أن يؤصل هذه الشروح أو التفسيرات من بعض المعجمات الأصيلة، وما أكثرها فى المكتبة العربية والحمد لله.

وقد فعل المحقق هذا فعلا، ولكن فى مواطن قليلة، أذكر منها فى صحائف النموذج المختار كلمتين من ص ٥٤ شرحهما ابن عقيل وهما: الإصار، والنؤور. وقد أصلهما المحقق

من القاموس المحيط، ولكنه لم يفعل ذلك فى أغلب المواطن، وأكتفى منها بموطنين فقط، أولهما فى ص ٩ حيث قال ابن عقيل: والأملود الناعم، يقال رجل أملود وأمرأة أملودة. ولم يعلق المحقق. وثانيهما فى ص ٧٥ حيث قال المصنف: والسيراء – بكسر السين وفتح الياء – برد فيه خطوط صفر. ولم يعلق المحقق كذلك، أو يؤصل الرأى كما فعل فى ص ٥٤ فى الكلمتين المذكورتين.

ط) تخريج المسائل النحوية وتأصيلها وتوضيحها:

لاخلاف بين من يحقق كتب اللغة – وعلى الأخص كتب النحو والصرف – على ضرورة تخريج المسائل النحوية وتأصيلها من المصادر الأساسية للنحو العربى مثل: كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والكافية والشافية.. وغيرها، خاصة اذا أشار المصنف الى رأى نقله عن أحد علماء النحو، فعلى المحقق أن يبادر ويحقق هذا النقل، ويؤصل الرأى، وينسبه الى صاحبه فى مصدره الأساسى – ان كان المصدر متاحا بين المطبوعات أو المخطوطات. ولكن المحقق غض النظر عن تلك الجزئية الموضوعية بالرغم من أهميتها، والأمثلة على ذلك تفوق الحصر، وأورد منها – على سبيل التمثيل من الصحائف المختار – مايأتى:

فى ص ١٢: ولو نفى (المضارع) بلا نحو: لا أضرب، وهذا مذهب الأخفش والمبرد
وأقول: لاتعليق للمحقق، وأين المقتضب بتحقيق الشيخ عضيمة؟.

وفى ص ١٥: أو (سف) نحو: سف أقول. حكاها الكوفيون.
أو (سو) نحو: سو أقوم. حكاها الكسائى.
أو (سى) نحو: سى أقوم. وهذه أغرب لغاتها، وحكاها صاحب المحكم.

وأقول: لاتعليق للمحقق على أى من الآراء الثلاثة من المقتضب أو الجنى الدانى أو المحكم أو غيرها.

وفى ص ١٦: وينصرف الماضى الى الحال بالانشاء نحو: بعت واشتريت وأعتقت.

وأقول: لاتعليق للمحقق على هذا الرأى من أحد مصادر البلاغة أو اللغة. فأين دلائل الاعجاز لعبد القاهر؟ وأين الأساليب الانشائية فى النحو العربى للأستاذ عبد السلام هارون؟.

وفى ص ١٩: وذهب متأخرو المغاربة الى أنه (أى الاعراب) عبارة عن التغيير الذى فى أواخر الكلم، وهو ظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم.

وأقول: لاتعليق من المحقق. وأين امام النحاة و «الكتاب»؟.

وفى ص ٢٠: الاعراب فى الاسم أصل – وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون الى أن الاعراب أصل فى الأسماء وفى الأفعال. وقيل: هو أصل فى الفعل، فرع فى الاسم، حكاه فى البسيط.

وأقول: لاتعليق للمحقق، وأين تأصيل هذه الخلافات من مصادرها – خصوصا من مؤلفات ابن مالك وابن عقيل وأستاذهما سيبويه – وأغلبها مطبوع.

وفى ص ٢٤: تكابد ليل امأرمد: أراد ليل الأرق، وذكر صاحب المقرب أنها لغة طيء..

وأقول: لاتعليق للمحقق، وأين تأصيل الرأى من المقرب؟.

وفى ص ٢٩: (فى معرض الحديث عن الأسماء الستة)، وكذلك تتبع فى الجر والنصب كما فى الرفع.

وهذا مذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين، والمذهب الذى ذكره أولا – وهو كون هذه الحروف نائبة عن الحركات هو مذهب قطرب والزيادى والزجاجى من البصريين وهشام من الكوفيين فى أحد قوليه.

وأقول: لاتعليق للمحقق على أى من آراء هذه الكوكبة من النحاة، وكتب النحو – فيما أعلم – على اختلافها تزخر بهذه الاراء. وأكرر: أين الكتاب والمقتضب والكافية والجنى الدانى والانصاف والهمع والتصريح والأشمونى وغيرها؟.

وفى ص ٣٨: ومعناه أنه سلم فيه بناء الواحد كما سلم فى التثنية، وأنه يلحقه حرف علة ونون كالمثنى. وهذا جمع المذكر السالم، وهذه عبارة سيبويه.

وأقول: أين التأصيل من كتاب سيبويه، وفهارسه فى جزئه الخامس أغنت الباحثين وكفتهم مئونة التصفح المجهد؟.

وفى ص ٣٩: قال الجوهرى: الأحوزى الخفيف فى الشيء لحذقه، عن أبى عمر.

وأقول: أين تأصيل هذا الرأى من الصحاح للجوهرى نفسه؟.

وفى ص ٤٠، ٤٢ تحدث المصنف عن لغتين لبنى الحارث بن كعب وكنانة.

وأقول: أين تأصيل ذلك من كتب اللهجات وعلم اللغة؟.

وكذلك المسائل التى تحتاج الى تخريج أذكر لها مثالا، وهو قول المصنف فى ص ٤٤: وفى الجمع.. وهو التكسير، فما حصل فيه الجعل المذكور مع التغيير المذكور هو المسمى بجمع التكسير. وأقول: وهذه المسألة كغيرها من المسائل الهامة التى كانت تحتاج من المحقق تخريجا من كتب النحو والصرف الأصيلة والكثيرة، ولكنه لم يفعل.

وعن وجوب توضيح الأمور والقضايا التى تتطلب توضيحا، ماجاء فى ص ٧ من قول ابن عقيل: احترز من تنوين الترنم.. وكذلك التنوين الغالى.

وأقول: ألا تستحق هذه النقطة من المحقق تعليقا وتوضيحا وشرحا موجزا لهذين النوعين من أنواع التنوين؟.

وأكتفى بما سردت دليلا على مناقشتى المحقق حول منهج التحقيق.

وبعد أن أنهيت مناقشة المنهج، أنتقل بالحديث أخيرا إلى مناقشة..

الفهارس الفنية للكتاب المحقق:

فقد دأب المحققون المحدثون فى النصف الأخير من هذا القرن على صنع فهارس يذيلون بها تحقيقاتهم -خصوصا فى النصوص اللغوية- ييسرون بها على القارىء مهمته، فيستطيع بحث أى موضوع، واستخراج أية مسألة، والتعرف على أى شاهد، أو على أى

علم من خلال نظرة سريعة فى فهارس التحقيق. ونظرة فى الكتابين اللغويين الرائدين، الكتاب والمقتضب بعد تحقيقهما(١٧) تبرز لنا أهمية الفهارس الفنية الدقيقة التى صنعها المحققان الجليلان، ويشهد بهذا أى باحث قرأ هذين الكتابين قبل فهرستهما، فالعناء كل العناء - وقد عشته بنفسى - لمن أراد أن يبحث عن قضية، أو يستخرج مسألة، قد يضطر معها إلى تصفح جزء أو جزءين كاملين جريا وراء طلبته، ووصولا إلى ضالته.

والكتاب الذى أنقده «الجزء الأول من شرح التسهيل لابن عقيل» قد عنى محققه بصنع بعض فهارسه الفنية، وهى خمسة أنواع: (١) فهرس الأبواب والفصول، (٢) فهرس الموضوعات، وهو فهرس دقيق يشهد بجهد مشكور، حيث يعرض كافة الموضوعات والمسائل النحوية الواردة فى النص، (٣) فهرس الشواهد القرآنية: وقد نهج فيه نهجا مفيدا حيث ذكر الآية واسم السورة ورقم الآية، مع ذكر رقم الصفحة التى وردت فيها، مع تصنيف كل مجموعة منها تحت الباب الذى وردت فيه، (٤) فهرس الحديث الشريف : وقد نهج فيه المحقق نهجا مفيدا هو الآخر، حيث ذكر الحديث ومصدر تخريجه، مع ذكر رقم الصفحة، وتصنيف كل مجموعة منها تحت الباب الذى وردت فيه. ولكننى آخذ عليه أنه كان يكتب عنوان كل باب، ولو لم يرد تحته حديث واحد، وهاهى الأمثلة على ذلك من ص ٦٤٤: (٣) باب إعراب المعتل الآخر. (٤) باب إعراب المثنى والمجموع على حده. (٥) باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح.

وكذلك فى ص ٦٤٥ : (٨) باب الاسم العلم (٩) باب الموصول. (١٠)باب اسم الاشارة. (١١)باب المعرب بالأداة.

ثم ذكر الأحاديث الواقعة تحت هذا الباب الحادى عشر.

واتصور أنه لم يكن ثمة مايدعو لذكر أبواب لايوجد تحتها أى حديث شريف.

(٥)فهرس شواهد الشعر والرجز: وكان هذا الفهرس متقنا كسابقه، حيث اهتم فيه المحقق بإيراد قافية كل حرف، فيبدأ بالقافية الساكنة لهذا الحرف -إن وجدت- فالمفتوحة فالمضمومة فالمكسورة، وكان يرقم الشاهد، ويذكر رقم الصفحة، واسم الشاعر إن وجد.

ولاشك أن الجهد المبذول فى فهارس التحقيق جاء طيبا مشكورا، باستثناء الملاحظة

الشكلية التى أبديتها على «فهرس شواهد الحديث الشريف».

وثمة ملاحظة عامة على الفهارس، وهى أن فهارس التحقيق الفنية كانت تحتاج إلى اضافة بعض الأنواع كفهرس الأعلام، وفهرس الأمم والقبائل والطوائف والبطون، وفهرس البلدان والمواضع والجبال والمياه، وفهرس اللغة، خاصة أن ابن عقيل شرح ألفاظا لغوية كثيرة فى عرضه لجميع أبواب الكتاب وفصوله، وكذلك سرد مصادر التحقيق ومراجعه.

وأتصور أن المحقق قد أخر هذا النوع الأخير الى فهارس الجزء الثانى.

وفى نهاية هذه الملاحظات أود تقرير حقيقة هامة فى ميدان تحقيق النصوص عموما، والنصوص اللغوية خصوصا، وهى أن التحقيق أمانة علمية تقتضى الدقة، وتلقى على المتصدر لها مسئولية كبرى. وقد ظهر فى النصف الثانى من القرن العشرين – أو قبله بقليل – فى عالمنا العربى مجموعة تعتبر بحق مدرسة للتحقيق اللغوى، قامت على أكتاف نخبة ممتازة من المحققين الأعلام تلاهم جيل ثان ممتاز حذا حذوهم(١٨)، وسأعرض هنا الأسماء التى تحضرنى من أعلام تلك المدرسة(١٩)، ومنهم من قضى – يرحمهم الله – والباقون ندعو الله أن يمد فى أعمارهم، وينفع بعلمهم، وهم السادة الأساتذة الأجلاء: الدكتور إبراهيم السامرائى، الدكتور إحسان عباس، أحمد شاكر، الدكتور أحمد مطلوب، الدكتور حسين نصار، سعيد الأفغانى، الدكتور شوقى ضيف، عبد السلام هارون، الدكتور عبد المجيد عابدين، على النجدى ناصف، محمد أبو الفضل إبراهيم، الدكتور محمد حسين، محمد عبد الخالق عضيمة، محمد على النجار، محمد فؤاد عبد الباقى، محمد محى الدين عبد الحميد.. وغيرهم كثير ممن ابتدأ هذه المسيرة الرائدة معهم، أو أتى بعدهم، أو تتلمذ على علمهم.

وعلى أى متصدر لتحقيق نص من نصوص تراثنا اللغوى الأصيل أن يتبع نهجهم، ويقتدى بأعمالهم الأصيلة الخالدة.

وأخيرا اعتذر للقارىء الكريم أنْ أطلت عليه، وللأستاذ الدكتور محقق «شرح التسهيل» عما يكون قد بدر منى مما لايرضيه، وأشكر له عمله وجهده، وأؤكد أن الأعمال العظيمة لا تستقيم إلا بالنقد البناء، والنقد الحر – كما يقولون – لايفسد للود قضية. وليست بعض مآخذ على عمل علمى أصيل بمنقصة من قدر صاحبه.

رحم الله ابن مالك وابن عقيل وبارك فى محقق كتابيهما، ونفع به وبعلمه.

والله سبحانه من وراء القصد، وهو حسبى، نعم المولى ونعم النصير.

(١) الكتاب من منشورات مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى بكلية الشريعة فى مكة المكرمة.

(٢) التسهيل لابن مالك بتحقيق محمد كامل بركات، ط دار الكاتب العربى، القاهرة ١٩٦٧م.

(٣) تحقيق النصوص ونشرها، ط الحلبى بمصر، ١٩٦٥م .

(٤) المساعد ، صفحة أ .

(٥) المساعد ، صفحة د .

(٦) المساعد، صفحة ، ز ، ح ، ط .

(٧) انظر المقدمة ، صفحة ط .

(٨) انظر المقدمة من صفحة ط الى صفحة م .

(٩) انظر المقدمة صفحة م ، ن .

انظر المقدمة صفحة ن . وسوف نرى ان المحقق لم يف بما وعد، ففى نهاية الجزء الأول نراه قد أغفل فهارس الاعلام والكتب والمصنفات والبلدان.

(١٠) تعتبر هذه الصفحات الست و السبعون نموذجا للدراسة والنقد الميدانيين فى البحث، حيث يصدق على النموذج مايصدق على بقية الكتاب لأن المنهج واحد، والنموذج يحتوى على خمسة ابواب مختلفة.

(١١) وأقول: كان هذا الامر يحتاج الى تحقيق وتعليق على رأى ابن عقيل من قبل المحقق، فما ساقه ابن عقيل غير صحيح، لأن الحزن: ماغلظ من الأرض، وهو خلاف السهل، وبلاد العرب ليست كلها حزنا. و«الحزن» فى البيت اسم موضع معين، وهو أيضا: طريق بين المدينة وخيبر، وقالوا: الحزون فى بلاد العرب ثلاثة، حزن جعدة وحزن بن يربوع وحزن غاضرة، وأضاف بعضهم حزن كلب من قضاعة (معجم البلدان لياقوت ٢/٢٥٤ - حزن).

(١٢) كان واجبا أن ينبه المحقق الي أن القراءة لزيد بن على زين العابدين، وهى قراءة شاذة زائدة عن القراءات العشر، وقراؤها (ابن كثير، نافع، ابن عامر، أبو عمرو بن العلاء، عاصم بن أبى النجود، حمزة، الكسائى، يعقوب، أبو جعفر، خلف).

(١٣) كان يجب على المحقق أن يعلق على المصنف فى نقل حركة (أن) لميم (تعلم) فى الآية الكريمة عندما قال: «هى قراءة ورش» فيقول: يقصد المصنف أنها رواية ورش عن نافع، لأن ورشا ليس قارئا، بل راويا عن نافع بن أبى نعيم المدنى.

(١٤) أود تذكير المحقق أن هذه الاية هى أول الآية ١٠٦ أو أول الآية ١٠٧، لأننى فهمت من هامشه أن الشاهد جمع آخر آية وأول الأخرى، فالتفصيل أفضل وأدق، خاصة فى شواهد القرآن الكريم.

(١٥) وهو أبو عمرو بن العلاء البصرى أحد القراء السبعة.

(١٦) ذكر ابن عقيل أن هذه قراءة قنبل (يقصد رواية قنبل عن ابن كثير لأن ابن كثير المكى له راويان: البزى وقنبل. فليس قنبل قارئا - كما زعم ابن عقيل - بل هو راو عن ابن كثير. وأقول كذلك : كان من المستحسن أن يفرق المحقق بين صاحب القراءة ومن يرويها عنه.

(١٧) وأصل هذا الحديث وقصته - كما عرضها الدكتور على عبد الواحد وافى فى كتابه «بحوث فى الاسلام والاجتماع ص ٩»: أن فاطمة ذهبت الى بيوت الرسول عليه السلام لتطلب اليه أن يعطيها خادما من سبايا الحرب ليساعدها فى شئون بيتها التى كانت ترهقها، فلم توافقه، فذكرت ماتريد لعائشة، وبلغت عائشة الرسول عليه السلام ما ذكرته فاطمة، فذهب الى بيت فاطمة وقد أخذت هى وزوجها مضاجعهما، فتأهبا ليقوما، فقال - أى الرسول الكريم - «على مكانكما»، ثم قال: «ألا أدلكما على خير مما سألتمانى؟ **إذا أويتما إلى مضاجعكما** فكبرا الله ثلاثا وثلاثين، واحمداه ثلاثا وثلاثين، وسبحاه ثلاثا وثلاثين، فإن هذا خير مما سألتماه، ووالله لا أعطيكم خادما وأدع أهل الصفة

تطوى بطونهم من الجوع، لا أجد ما أنفق عليهم. ولكن أبيعهم (يقصد الرقيق من سبي الحرب) وأنفق عليهم أثمانهم».

ويراجع البخارى فى كتاب النفقات (الباب ٦) ج ٦ ص ١٩٢ ويروى حكاية مماثلة، والرواية : «إذا أخذتما مضاجعكما أو أويتما إلى فراشكما...» ومسند أحمد بن حنبل ج ١، ص ١٤٦ وحكاية متقاربة. والرواية : «إذا أويتما إلى فراشكما».

١) قال صاحب التصريح ١٤٩/١ : «وإن اللام تغير صورتها فى لغة حمير. قال الزجاج فى حواشيه على ديوان الأدب : حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث المروي (ليس من ام بر صيام فى سفر) إلا أن المحدثين أبدلوا فى الصوم والسفر، وانما الابدال فى البر فقط... وأراد بالحديث المروى قوله ﷺ : «ليس من البر والصيام فى السفر».

) الكتاب لسيبويه بتحقيق عبد السلام هارون، ط هيئة الكتاب بالقاهرة ١٩٦٦/١٩٧٥م والمقتضب للمبرد بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية، القاهرة ١٣٨٨هـ.

) يعتبر الدكتور محمد كامل بركات من بينهم على الرغم من الخلاف معه حول بعض النقاط.

) سأرتب أسماء هؤلاء العلماء الأفاضل ترتيبا أبجديا.